المعنى المجازي لاعدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشم دون الحقيقي
متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل
بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل
بافادته دلالة اللفظ دائما دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل
اه فنري بحيث لا يفهم منه الخ كما في الاعلام المنقولة وقد تاوله
السكاكي ذكر في الاطول لهذا القول تاويلات احدها انه ان اريد بعدم الدلالة
لذات اللفظ فهي توقف الدلالة على ارادة المعنى به على ما عليه ائمة
علمي الاشتقاق والتصريف هذا دليل على ان كلا منهما علم مستقل وهو
الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة
في موضوعات العلم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ
من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شم المفتاح للسيد
وفيه بحث ذكره الفنري في حواشيه على المطول فراجعه كالجهر الخ
النفس الخارج الذي هو كيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت
حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري
معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه
انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا ما والتوسط
بينهما ان لا ينحصار ولا يجري اه فنري اذ الخذ في تعيين الخ
قال في الاطول بعد مزاعمه من سوق تاول السكاكي ما نصه ولا يخفى
ان ما اول به كلام عباد يخرجه عن ان يكون من المحالفين في اختصاص
بعض العلم ببعض المعاني للوضع وان يكون مدعيا الان الاختصاص
لذات اللفظ كما دل عليه اول كلام السكاكي على طبقة ما في كتب الاصول
وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المحالفين وهما من الناس من ظاهر
كلامه اه بعض افاضل لا يجعل التناسب بينهما لا يخفى عليك ان
اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات
في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر
انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات اه فنري من

غير

غير انه يبين ان ينفصل ذلك الشي كالنزوان هو ضراب الفحل والجهدي
صفة مشبهة منحدا اي مال يقال حمار جهدي اي مائل عن ظله لنشاطه
ومثلها الحيوان والخفقان والجولان اه فنري وكذا باب فعل بالضم
قوة الضم في فعل تناسب ان يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا في شم
المفتاح التصريفي وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب ان
يكون مدلوله مضموما مع الشخص اي لازماله اه حفيد على المطول
والمجاز اصله مجوز قلبت واوه الفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات
تتبع المعاني المجردة في الصحة والاعلال نقل الى الكلمة الجايزة ليس المراد
ان هذا المفروغ هو المنقول اليه اللفظ بل اراد بذكر ذلك بيان المناسبة
فتدبر لهسم فكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة لانها جايزة
مكانها الاصلي الجايزة فهو مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل او
المجوز بها فهو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول وكتب ايضا قوله او
المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال
الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا او الحمل كذا في الاطول
وذكر المم اشارة الشارح في المطول الى ضعفه حيث سماه زعما وجه
انه لا يلايم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل ان الظاهر لعل وجه
الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول مجاز
بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه سلكه اي لا بمعنى
تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز وهما مختلفان بالحقيقة
كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلهذا
عرفوا كلا على حدة كذا في المطول قال في الاطول وهذا انما يصح لو لم
يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز
المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب
من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على ان المجاز
هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له
اه ملخصا وفي الفنري ما يعتذر به عن الشم حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)